اسم المصدر: عكاظ
التاريـــخ: 16-02-2009 رقم العـدد: 15514 رقم الصفحة: 42 مسلسـل: 279 رقم القصاصة: 1

الموارد الطبيعية والمالية لا تحفز المستثمر بدون تعزيز ثقته في القوانين (١)

# التحكيم السعودي يجذب الاستثمارات العالمية بالتسوية المرنة للمنازعات

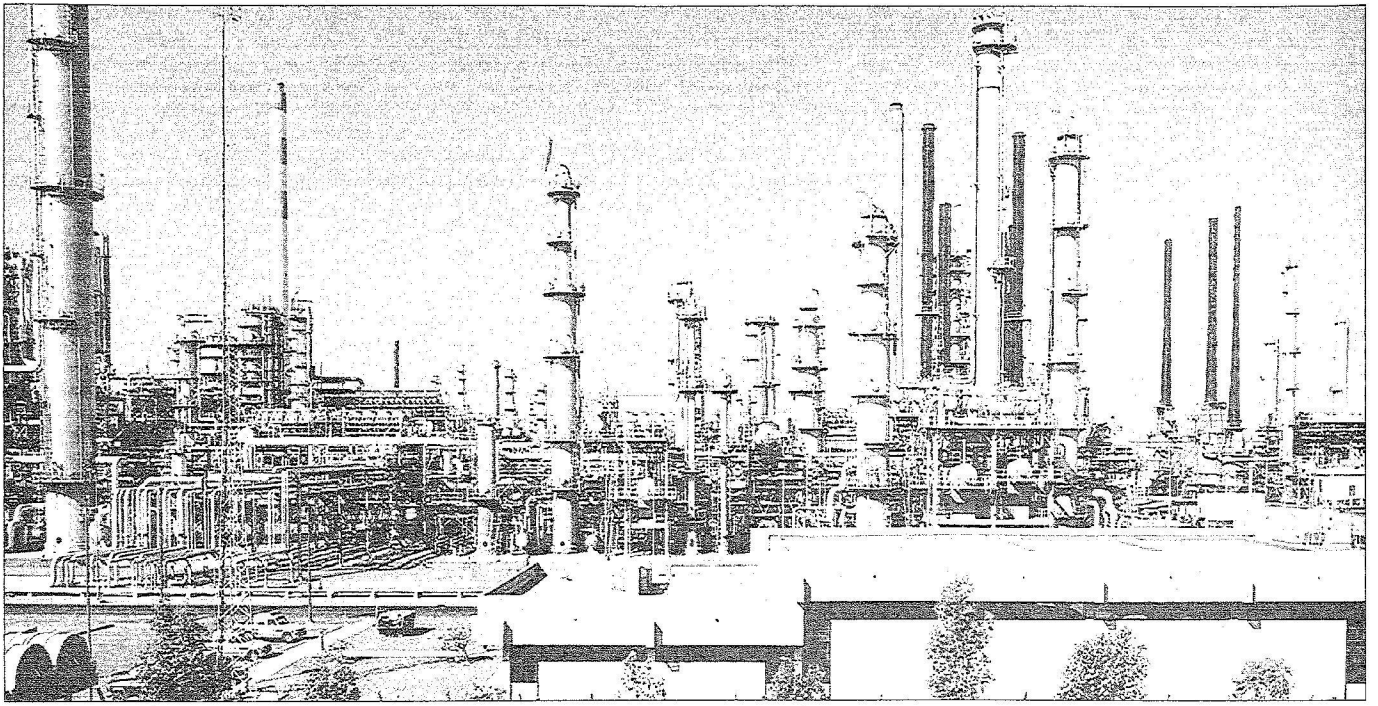

المملكة تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين المحلية من خلال مراجعة انظمتها وقوانينها الاستثمارية. (عكاظ)

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 16-02-2009 رقم العـدد: 15514 رقم الصفحة: 42 مسلسـل: 279 رقم القصاصة: 2

صالح الزهراني - جدة

"التحكيم" ليس وسيلة لفض المنازعات القائمة فقط، بل هو أيضا وسيلة هامة وعملية لتفادي نشوء أي منازعات أثناء مفاوضات إبرام العقود طويلة المدى، وأداة ذات فعالية ديناميكية لمواجهة أوجه القصور والمستحدثات التي تظهر مع الزمن في تلك العقود طويلة المدى، ووسيلة لمعالجة أوجه القصور في بعض القوانين. ويتميز التحكيم التجاري السعودي بالشمولية والمرونة وتسويته للمنازعات سريا وغير ذلك من السمات التي تجعله فعالا في جذب الاستثمارات الأجنبية.

**التحكيم الإسلامي شامل وقادر على مواكبة المستجدات العالمية**

ويختلف التحكيم تماما عن الوساطة التي تعتبر أسلوبا غير حاسم للنزاع وغير ملزم لأطرافه، إذ يصعب فرضها على الأطراف المتنازعة إلا برضائهم جميعا.

وبين مختصان في التحكيم بأن القانون هو لغة واحدة في العالم مهما تعددت واختلفت الثقافات والأنظمة، فهو يسعى إلى العدل وتحقيق الرفاهية الإنسانية والرقي بالجنس البشري والمحافظة على حقوقه. وأشارا إلى أن القانون هو الوسيلة الفعالة والأسلوب الأمثل لأن يكون لغة للسلام والأمن والاستقرار، وأوضحا أن فريق التحكيم السعودي أنشئ عام ٢٠٠٠ لوجود نشاطات كثيرة متشعبة في المملكة، ويضم عدة جهات في الدولة. وكان هدفه الأساسي توحيد الجهود ومنع ازدواجية العمل، ومحاولة الوصول بأسرع وقت ممكن لمصاف الدول المتقدمة.

وقالا: إن التحكيم هو إحدى الوسائل التي تسهم في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الدول التي تسعى لجذب الأموال الأجنبية للاستثمار فيها لأن المستثمر الأجنبي يفضل أسلوب التحكيم كوسيلة لتسوية المنازعات ويرى في التحكيم وسيلة محايدة تدعو إلى الطمأنينة.

## التحكيم لجذب الاستثمار الأجنبي

الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين رئيس فريق التحكيم السعودي قال: إن هدف التحكيم حل المنازعات بالطرق السلمية، وقد أصبح ذلك مطلبا من المطالب الأساسية للتجارة العالمية والاستثمار الأجنبي، حيث ترفض الكثير من الشركات الأجنبية الدخول في صراعات ومشاحنات الأنظمة الداخلية للدولة المضيفة للاستثمار وترغب هذه الشركات في المحافظة على مراكزها ولذلك تجدها تطلب التحكيم.

وأضاف أن فريق التحكيم السعودي أنشئ عام ٢٠٠٠ بأمر سام، ويضم عدة جهات في الدولة، وتشرف برئاسته، وقد نشأ لوجود نشاطات كثيرة متشعبة في المملكة. وكان هدفه الأساسي توحيد الجهود وعدم ازدواجية العمل ومحاولة الوصول بأسرع وقت ممكن لمصاف الدول المتقدمة. وقد تولى الفريق مهامه بالفعل منذ تكوينه، واللجنة الوطنية لغرفة التحكيم التجارية السعودية عضو في الفريق، وقبل تكوين الفريق بنحو شهرين عقد مؤتمر في جامعة اكسفورد، والمؤتمر الثاني عقد في محكمة العدل الدولية في لاهاي وحضره الكثير من القضاة الأوروبيين والعرب والأمريكيين، واستطعنا تحقيق الكثير من الإنجازات على المستوى الداخلي والدولي. ونحن نسعى لإعداد جيل جديد من المتخصصين وهذا يحتاج لوقت وجهد كبيرين.

وأكد على أهمية الإجراءات التي ينطلق منها التحكيم بكافة مستوياته وأشكاله.

وأضاف: لا يمكن أن يقام تحكيم في بلد ما إلا برغبة ودعم السلطة القائمة، فحيث ما وجدت الرغبة الصادقة والدعم الصحيح للأنظمة وتسهيل الإجراءات وبذل الجهود أصبحت هذه الدولة لها قابلية لتطبيق التحكيم على أرضها، ثم تكون هناك المفاهيم التي تخص كل دولة أو شعبها فتتم مراعاتها واحترامها سواء كان منبعها الإرث الديني أو الثقافات المختلفة أو قناعات معينة، ولقد اجتمعت دول الخليج بموضع الأنظمة واللوائح للتحكيم وتسهيل إجراءاته وتذليل عقباته، ففي المملكة تطور التحكيم منذ الثلاثينات حتى صدور نظام التحكيم عام ١٩٣٨م.

وزاد يشهد العالم حاليا زيادة كبيرة وسريعة في حجم التبادل التجاري، حيث أصبح المحدد الرئيسي لجذب هذه الاستثمارات إلى دولة دون نظيراتها، هو وجود بيئة استثمارية مشجعة في تلك الدولة، لذا فإن الأوضاع العالمية الجديدة تتطلب منا التحول السريع من مجرد ردات فعل إلى التخطيط والعمل وفق برامج استراتيجية تعين على مواجهة التحديات في مجال التجارة العالمية.

وقال إن محفزات الاستثمار الموجودة في المنطقة من موارد طبيعية ومالية وبشرية لا تكفي وحدها لإقناع المستثمر لخوض غمار الاستثمار في ظل ضعف ثقته في القوانين الخاصة بالاستثمار وما قد ينتج عنه من نزاعات، ومن ثم تأتي أهمية مراجعة القوانين القائمة بما يتلاءم مع المستجدات في مجال التجارة الدولية من قوانين وآليات محددة لتسوية المنازعات التجارية الدولية التي تعتبر دائما مهما لزيادة حجم التبادل التجاري الدولي، ولا شك أن دول المنطقة قطعت شوطا مهما في هذا المجال.

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 16-02-2009 رقم العـدد: 15514 رقم الصفحة: 42 مسلسـل: 279 رقم القصاصة: 3

## تنظيم التجارة الدولية

وذكر أن تنظيم التجارة الدولية وفض نزعاتها هو خيار استراتيجي تمليه الظروف والواقع الدولي الراهن، مما يجعل من الصعب بل من المستحيل تجاهلها أو حتى تأجيل النظر فيها وذلك للحد من المخاوف المتعلقة بالتجارة الدولية.

وأضاف أن هذا الأمر قد أدركته الهيئات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ممثلة في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والتي أنشئت في ١٧ ديسمبر ١٩٦٦م لصناعة الجمعية العامة بأن الاختلاف في القوانين الوطنية التي تنظم التجارة الدولية يضع عوائق أمام تدفق التجارة. واعتبرت أن إنشاء مثل هذه اللجنة هو الوسيلة التي تستطيع بها الأمم المتحدة القيام بدور أنشط في تقليل هذه العوائق وإزالتها.

وقال إن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي هي بيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأهم أدوارها يتمثل في تعزيز التنسيق لقوانين التجارة الدولية، وسعيا من اللجنة في هذا المضمار أعدت منذ إنشائها عددا كبيرا من الاتفاقيات، والقوانين النموذجية، والتي تتناول القانون الذي يحكم المعاملات التجارية.

وزاد: إيمانا من لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأهمية التحكيم كوسيلة من وسائل فض نزاعات التجارة الدولية سعت إلى إيجاد قانون للتحكيم التجاري الدولي يضع في اعتباره أن يكون مقبولا من الدول ذات النظم القانونية المختلفة ويراعي اتفاقية نيويورك لعام ١٩٨٥ م الخاصة بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية وتتويجا لما بذلته الأمم المتحدة من جهود صدر القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي في ٢١ يونيو لعام ١٩٨٥م ويظهر بجلاء تميز القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي والدور الفاعل له في تطوير تشريعات التحكيم التجاري سواء الدولي منها أو حتى الوطني أو على الأقل سد الفجوات الكبيرة بين القوانين الوطنية.

وقال حقق القانون النموذجي نجاحا باهرا في تحقيق الهدف منه فنجد أن التشريعات الوطنية لدول العالم قد تعاملت إيجابيا معه حتى أن عددا من الدول قد تبنته في قوانينها التحكيمية الداخلية، كما أن نجاح القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لم يقتصر على القوانين الوضعية فقط بل نجح نجاحا كبيرا في التعامل مع القوانين السماوية كما هو الحال في الشريعة الإسلامية كونها دائما تسعى لتأصيل كل ما فيه خير للبشرية.

**العتيبي: استثماراتنا تتمتع بالتسهيلات والحماية ضد أية مخاطر**

## شمولية التحكيم الإسلامي

وأضاف شرع التحكيم في القرآن الكريم وفي السنة النبوية ثم قدم فقهاء المسلمين الشرح والإيضاح والتفصيل له بصورة يشعر معها المسلم بالفخر لسعته وشموله وقدرته على مواكبة المستجدات في العالم بل وتقديم التشريعات التي تساعد في خدمة الإنسان ومساعدته على العيش في حياة هانئة وعادلة ومزدهرة.

## التحكيم السعودي سبق اليونسترال

وأكد أن المملكة اعتنت بالتحكيم منذ تأسيسها في عهد الملك عبد العزيز "رحمه الله" ونظمته في ملاحق في اتفاقياتها الدولية في الثلاثينات من القرن الماضي. وقال: راجعت شخصيا هذه الملاحق التي نظمت التحكيم وقارنت بينها وبين قانون اليونسترال النموذجي للتحكيم فوجدت تشابها كبيرا بينهما مع العلم أن هذه الملاحق سبقت قانون اليونسترال النموذجي بنصف قرن تقريبا، ثم تطورت القوانين في المملكة ومن ضمنها نظام التحكيم الذي صدر في ثوبه الجديد عام ١٩٨٣م وأن قيادتنا الرشيدة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (حفظه الله) تواصل هذه المسيرة المباركة وتدعمها خدمة لدينها ووطنها.

**الأمير بندر بن سلمان: ملاحق التحكيم السعودية سبقت قوانين اليونسترال النموذجية بنصف قرن**

## المملكة تراجع أنظمتها الاستثمارية

الدكتور عايض هادي العتيبي مدير إدارة تطوير أنظمة الاستثمار في الهيئة العامة للاستثمار قال: اللجوء إلى التحكيم لتسوية المنازعات التجارية الدولية نما خلال العقود القريبة الماضية حتى أن القضايا المرفوعة إلى جهات التحكيم المعروفة تجاوزت الضعف حسب الدراسة الإحصائية، والمملكة تسعى لجذبة الاستثمارات الأجنبية وتوطين المحلية. وهذا من أولويات سياستها الاقتصادية عن طريق إتاحة الفرصة لمثل هذه الاستثمارات لتساهم في تنمية مصادر الاقتصاد وإيجاد مصادر اقتصاد جديدة وتحقيقا لهذا الهدف فإن المملكة لا تزال تراجع أنظمتها وقوانينها ذات العلاقة بالاستثمار لجعلها منافسة لقوانين الاستثمارات في الدول المتقدمة.

**التحكيم السعودي لتسوية منازعات الشركات والمستثمرين**

## حماية ضد المخاطر

وأضاف: تأكيدا لذلك تبنت المملكة وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين منتدى

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 16-02-2009 | رقم العـدد: 15514 | رقم الصفحة: 42 | مسلسـل: 279 | رقم القصاصة: 4

تصميم: طارق بن علي

نزاعاته بسرية فيما بين الأطراف.

- تخفيف العبء على القضاء العام من حيث تقليل عدد القضايا المنظورة.

كما أن اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار التي وقعتها المملكة مع الدول الأخرى تطرقت إلى التحكيم في موضعين:

## خلافات أطراف الاتفاقية

- الأول عند نشوء خلافات بين أطراف اتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار وذلك على النحو التالي:

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 16-02-2009 رقم العـدد: 15514 رقم الصفحة: 42 مسلسـل: 279 رقم القصاصة: 5

الخلافات بين الدولتين المتعاقدتين حول تفسير أو تطبيق اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار سوف تتم تسويتها، كلما كان ذلك ممكنا بالطرق الودية والتشاور عن طريق القنوات الدبلوماسية.

إذا تعذر تسوية الخلاف بهذه الطريقة خلال ستة أشهر يحال بناء على طلب أي من الدولتين المتعاقدتين إلى هيئة تحكيم وتتألف من ثلاثة محكمين، تعين كل دولة متعاقدة محكما واحدا خلال شهرين من تاريخ استلامها للإشعار الخطي بطلب التحكيم من الدولة المتعاقدة الأخرى،

ويتفق المحكمان سويا على محكم ثالث من مواطني دولة ثالثة من تربطها بكلتا الدولتين المتعاقدتين علاقات دبلوماسية، ويتم تعيين المحكم الثالث من قبل الدولتين المتعاقدتين رئيسا لهيئة التحكيم.

وأضاف: إذا لم يتم تشكيل هيئة التحكيم خلال أربعة أشهر من تاريخ تسليم الإشعار الكتابي الخاصة بالتحكيم يحق لأي من الدولتين المتعاقدتين في حالة عدم وجود أي ترتيب آخر دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة، وفي حال كون رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أي من الدولتين المتعاقدتين أو إذا كان هناك ما يحول بينه وبين أداء هذه المهمة المذكورة، فإن عضو محكمة العدل الدولية الذي يليه في المرتبة والذي ليس من مواطني أي من الدولتين المتعاقدتين يدعى للقيام بالتعيينات اللازمة.

وزاد: تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها وتتوصل إلى قراراتها وفقا لإحكام اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار، ووفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها من قبل الدولتين المتعاقدتين.

وأردف: تتوصل هيئة التحكيم لقراراتها بأغلبية الأصوات ومثل هذا القرار يكون نهائيا وملزما للدولتين المتعاقدتين، وتقوم هيئة التحكيم التي تم تشكيلها لهذا الغرض بشرح الأسباب وراء قراراتها بناء على طلب أي من الدولتين، وتتحمل كل دولة متعاقدة تكلفة العضو التابع لها وتكلفة تمثيلها في إجراءات التحكيم، أما تكاليف رئيس هيئة التحكيم وهيئة التحكيم فسوف تتحملها الدولتان.

## منازعات المستثمر والمتعاقد

- الثاني: تسوية المنازعات الاستثمارية بين طرف متعاقد وآخر كما يلي:

١. تتم تسوية المنازعات التي تحدث بين أي من الدولتين المتعاقدتين وبين مستثمر من الدولة المتعاقدة الأخرى، فيما يتعلق باستثماراته في أرض الدولة المتعاقدة الأولى وديا بقدر الإمكان.

٢. في حالة تعذر تسوية مثل هذه المنازعات بالكيفية الموضحة في الفقرة (١) من هذه المادة، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ التقديم بطلب التسوية يتم عرض النزاع على المحكمة المختصة بالدولة المتعاقدة التي يتم الاستثمار في أرضها، أو أن يحال النزاع على مبلغ التعويض الناتج عن التأميم أو المصادرة إلى التحكيم وفقا لاتفاقية ١٥ مارس ١٩٦٥ م، الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى.

ويكون الحكم ملزما ولا يكون خاضعا لأي استئناف أو تسوية خلاف تلك المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة، ويتم تنفيذ الحكم وفقا للقوانين الوطنية.